العدد (1634) السنة السابعة -الاربعاء (21) تشرين الاول 2009 ◆http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ضابط عراقي يتحدى مسؤولي الإبعاد البريطانيين

ترجمة : عمار كاظم محمد

استقل أحد الضباط العراقيين طائرة عراقية مليئة باللاجئين العراقيين المبعدين من بريطانيا في مطار بغداد وأمر مسؤولي الهجرة البريطانيين أن لا يرسلوا المبعدين بالقوة مرة أخرى طبقا لموظفي منظمة الهجرة الذين كانوا يراقبون الحادث.

وكانت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قد دانت عملية العودة الى بغداد وقد حدثت المجابهة حينما طارت أول طائرة لإبعاد اللاجئين من بريطانيا الى بغداد حيث هبطت الطائرة وهي تحمل على متنها ٤٠ عراقيا وكان الضابط المحاط بسبعة من الحراس الذين يحملون بنادق الكلاشنكوف قد سأل طالبي اللجوء اذا ما كانوا يريدون العودة الى العراق أن ينزلوا من الطائرة بينما على الذين لا يريدون العودة أن يبقوا في أماكنهم طبقا لقول المفوضية العليا للاجئين العراقيين.

وكان المسافرون الذين بقوا على متن الطائرة قد تمت إعادتهم إلى بريطانيا وتم وضعهم في معسكر الهجرة وقالت مفوضية الهجرة العراقية ان الضابط قد اخبر ضباط الهجرة البريطانيين ان عليهم أن يرحلوا وأن لا يحاولوا اعادة الناس بالقوة مرة ثانية.

وقد طارت الطائرة في البداية متجهة الى ايطاليا وتم وضع بقية المسافرين على طائرة أخرى حيث رفض ثلاثة اشخاص العودة الى بغداد وقد تم ضربهم من قبل حراس الأمن كان من نتيجة ذلك اصابتهم بجروح وكانت المفوضية العراقية لشؤون اللاجئين قد أعلنت أن هناك ما يقرب من ١٣٠ حارس أمن على الطائرة متسائلة لماذا يضعون هذا العدد من الحراس ؟ وكان هناك بعض الجدال بين رجال الأمن البريطانيين والايطاليين.

وكان المندوب السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد دان هذا الإبعاد ألقسري لطالبي اللجوء العراقيين الى بغداد وكان تغيير سياسة المملكة المتحدة في ما يتعلق بالهجرة يمثل خرقا واضحا لقوانين الامم المتحدة في العودة الآمنة للوطن. يقول لين هومير الرئيس التنفيذي لوكالة الحدود البريطانية « نحن نؤسس لطريق جديد في جنوب العراق وقد قمنا بنجاح بإعادة عشرة عراقيين الى بغداد وهذه تمثل خطوة اولى مهمة بالنسبة لنا ،فنحن نعمل مباشرة مع الحكومة العراقية لتقوية هذه الأواصر لعودة البعض من العراقيين ونتوقع تنفيذ رحلات أخرى في المستقبل».مضيفا « ان فرض العودة هو جزء مهم من نظرتنا العامة وعلى أية حال ، فإن الحكومة تفضل عودة اغلبية اللاجئين طوعا وخلال السنوات الثلاث الماضية هناك اكثر من ٢٥٠٠ شخص اختاروا العودة طوعا الى العراق تحت برنامج المساعدة للعودة الطوعية».

وحتى الآن فالحكومة ترجع الفاشلين في طلب اللجوء إلى منطقة كردستان في شمال العراق وهي منطقة أمينة نسبيا وخالية تقريبا من التفجيرات الانتحارية التي تثير القلق في أجزاء أخرى من البلاد.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تعارض عودة العراقيين الى وسط البلاد بسبب الأخطار التي يتعرض لها المدنيون لكن كلا من السويد والدنمارك على اية حال بدأتا بإعادة الفاشلين في طلب اللجوء الى بغداد.

وقال الناطق الرسمي للمفوضية في لندن « لقد عقدنا عدة اجتماعات مع الحكومة يوم الاربعاء الماضي شرحنا فيها مخاوفنا حول عملية اعادة الناس الى المحافظات المركزية في العراق لكن معارضتنا لهذه العودة لم تكن ناضجة بما فيه الكفاية حيث أنها يمكن أن ترسل اشارة خاطئة للبلدان الأخرى المجاورة للعراق مثل سوريا والأردن اللتين تحتويان على عدد كبير من اللاجئين العراقيين ما يسبب زعزعة الموجات العائدة من اللاجئين.

وكانت المفوضية العليا للاجئين العراقيين والتي تراقب عمليات الابعاد قد قالت انها تحدثت مع أحد طالبي اللجوء المبعدين وقد اخبر المنظمة قائلا» باننا لم نستطع حتى الحركة داخل الرحلة بسبب العدد الكبير من رجال الأمن وحتى الغذاء كان منتهي الصلاحية وقد اجبر عشرة منا على النزول في بغداد وقالوا لنا أن السفارة البريطانية سوف تساعدنا واعطونا مبلغ ١٠٠ دولار وتركونا وأنا الآن اشعر بالخوف الشديد من العودة الى حيث كنت أعيش، فكل شيء أخبرونا به كان كذبا».

يقول سنداي بوشان الرئيس التنفيذي لمفوضية اللاجئين « اذا اعتبرنا بغداد آمنة الآن فماذا يمكن أن يعتبر خطرا ، ان وزارة الخارجية نفسها قد صرحت بأن وكالات الإغاثة السلمية وغير السياسية مثل الصليب الأحمر ليست آمنة من الهجمات ونحن نؤمن بأن الناس الذين يأتون من مناطق يكون فيها العنف وانتهاك حقوق الإنسان واسع الانتشار يجب أن يمنحوا حماية انسانية الى أن تتغير الأحوال في البلاد التي جاؤوا منها». وطبقا لأرقام وزارة الداخلية البريطانية فإن هناك ٦٣٢ شخصا تم ابعادهم الى المنطقة الكردية شمال العراق فيما بين الأعوام ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٨ وتخمن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين العراقيين أن العدد اصبح الآن ما يقارب الـ٩٠٠ شخص وهناك طائرات تم استئجارها لتقوم بنقل حوالي ٥٠ شخصا شهريا منذ بداية عام ٢٠٠٩.

عن / الغارديان

لاجئة عراقية

الشركات الاستثمارية ترى العقود العراقية رهاناً غير مضمون

ترجمة : اسلام عامر

تتعثر حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي في مساعيها لتوسيع وتحديث قطاع النفط بسبب المطالب المتنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية والقيام بدور الوسيط للنهوض بثروة الامة ومواردها الطبيعية واقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في كانون الثاني المقبل . فقد عُرضت المنافسة في يوم الثلاثاء الماضي خلال إعلان العراق الذي يقول انه على وشك الموافقة على عقدين مع الشركات الاجنبية لتطوير النفط.

قال وزير النفط حسين الشهرستاني بأن العراق بلدٌ متوازنٌ بما فيه الكفاية ليصبح سلطة منتجة للنفط في غضون السنوات القليلة المقبلة. سيتعين على العراقيين ان يشكلوا ٨٥٪ من قوة العمل لشركات النفط الدولية التي تمارس الاعمال التجارية هنا. و اقرّ الشهرستاني ان العراق يفتقر حالياً الى مئات الآلاف من المهندسين والفنيين العراقيين الذين سيكون العراق بحاجة اليهم قائلا بأن الأمر سيكون متروكا لشركات النفط الأجنبية لإنشاء كليات خاصة لتدريبهم.

وأضاف: «ان سياستنا النفطية ليست بالأمر المرن ويتوجب علينا ان نكون أمناء على العراقيين ونحن لن نستسلم».

يتجه العراق نحو جولة التراخيص الثانية في شهر كانون الثاني القادم بعد ان فشل في جذب المستثمرين الأجانب في شهر حزيران الماضي هذه الجولة من الممكن ان تفشل للعديد من الأسباب المشابهة لفشل الجولة الأولى.و يقول المحللون السياسيون و الاقتصاديون انه من المحتمل ان ترجع صناعة النفط من جديد و في غضون عدة سنوات بمستثمريها الجدد و خبراتهم و تقنياتهم التكنولوجية.

يواجه العراق عرقلة مستمرة في عملية جذب المستثمرين الأجانب إضافة الى القضية الأساسية الحساسة في حماية الثروة الوطنية ،بحسب ما يقول المحللون، وذلك بسبب عدم وجود قوانين لإنتاج النفط و الغاز (الهيدروكربون) لتنظيم قطاع النفط و عمليات الفساد التي لم يتم التحقيق فيها بعد في الوزارة، إضافة الى البنية التحتية المتداعية و القلق بين اوساط الشركات الخاصة لان شروط العقد التي عرضها العراق ستعود بعائدات ضئيلة.

أستثمار

و يقول المراقبون السياسيون بأن الجولة النفطية التالية ستكون ذات أهمية اكبر لأن حالة البلد الاقتصادية قد تدهورت خلال الشهور الماضية و التي تهدد الجهود الشعبية الرامية الى التزود بقدر اكبر من الكهرباء و الماء الصافي و الاستناد لقوات الأمن. و في يوم الثلاثاء الماضي قالت الحكومة العراقية أنها ستحتاج إلى اقتراض المال من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لإيقاف تنامي العجز الحاصل في الميزانية.

وتناقصت عائدات النفط المالية بشكل كبير منذ العام الماضي حيث ان هذهً العائدات تغطي ٩٠٪ من النفقات وذلك بسبب الإنتاج المنخفض، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط الدولية.

وقال مسؤولون من وزارة النفط بأن الوزارة على وشك إن توقع اثنين من العقود الجديدة لتطوير حقل القرنة الغربي وحقول الزبير النفطية و التي كانت قريبة من العقود التي تم رفضها في شهر حزيران الماضي وقالوا بأن المزايدة في كانون الأول المقبل ستكون اكثر نجاحاً.

أما الحقول العشرة غير المطورة ستكون من ضمن العطاءات في شهر كانون الأول والذي يحتوي على ما يقدر بـ(٤١) مليار برميل من النفط تقدر قيمته نحو ٣ ترليون دولار وفقاً للأسعار الحالية و وزارة الطاقة في الولايات المتحدة.

ولكن هنالك قلق متزايد خوفاً من ان شركات النفط العالمية قد فقدت الاهتمام السابق.

وقال جوستن هيلرتمان وهو نائب مدير برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمجموعة الأزمات الدولية قال: «ان غياب كل من انظمة النفط والغاز وإطار العمل المنظم بشكل أوسع لا يجعل الامر مثيرا بالنسبة للشركات الأجنبية لتقديم العروض بالرغم من ان الحكومة تحاول ان تثبت بأنها أكثر مرونة بعد الانتخابات».

شهدت شركات النفط فتوراً في الحماسة تجاه العمل في العراق و الذي وُصف على انه الملاذ الأخير بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ والذي تم تحويل جزء منه بسبب اكتشاف احتياطات كبيرة والتي يبلغ مجموعها حوالي ١٥ مليار برميل في بقية أنحاء العالم خلال الاشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٩.

إن أكثر المشاكل شيوعاً في القطاع النفطي العراقي هي خصوصا فيما يتعلق بالبيانات المتعلقة في إنتاج البلد للنفط و الذي توقف عند ٢,٥ برميل لليوم الواحد والذي تقريبا يماثل انتاج النفط لما قبل الحرب، و في عام ٢٠٠٢ انتج البلد حوالي ٢٠٨ مليوني برميل في اليوم و انخفض هذا الرقم الى ١,٣ مليون برميل بعد الغزو. بينما بلغت مستويات الإنتاج أعلاها في عام ١٩٧٩ قبل الحرب مع إيران حيث ضخ العراق ٣,٧ برميل في اليوم الواحد.

و على الرغم من ان العراق يمتلك ثالث احتياطي نفطي في العالم الا انه يأخذ الترتيب الثالث عشر في البلدان المنتجة للنفط وظل إنتاجه راكداً منذ اكثر من عام على الرغم من الانخفاض الكبير في عدد الهجمات على المنشآت النفطية على مدى السنوات الثلاث الماضية.

و تم صرف مبلغ قدره ١٠ مليارات دولار في استثمارات البنية الأساسية منذ عام ٢٠٠٥.و لا يتم الإنتاج الا في سبعة عشر حقلا من الحقول الثمانين المعروفة و هنالك القليل من عمليات الحفر الجديدة في منطقة كردستان و التي تتمتع بحكم ذاتي منذ سنوات.

و يقول المسؤولون في وزارة النفط ان البلد يحتاج الى ٥٠ مليار دولار على الاقل في الاستثمارات لتحقيق هدفه المنشود و الذي كان يتمثل بضخ ٦ ملايين برميل من النفط خلال اليوم الواحد.

و قال عاصم جهاد المتحدث باسم الوزارة :»ان السبب الاكثر أهمية والذي أوصلنا الى مستويات الإنتاج السابقة هو ان المنشآت النفطية العراقية قديمة جدا»

وأضاف: «نحن بحاجة الى الإسراع في تشريع القوانين النفطية و الغازية (الهيدروكربونية) لجعل الامر سهلا بالنسبة للشركات الدولية في المجيء ألينا و القيام بعمليات الاستثمار لأننا نحتاج إلى ضخ الأموال للقيام بتطوير البنى التحتية».

لكن المحللين السياسيين يقولون ان العراق يمكن ان يكون رهانا خطرا لمعظم الشركات الأجنبية، و من بين إحدى المشاكل الأكثر أهمية هي إن أنبوب تصدير النفط العراقي الرئيسي في الخليج يتعرض لخطر الانفجار بسبب قدمه، إضافة الى وجود القليل من مصافي و منشآت التخزين.

ووفقا للتقرير الذي صدر مؤخرا عن المفتش العام في وزارة النفط و الذي يقول ان الفساد مستشر بحيث انه في العام الماضي قام العاملون بملء ناقلة بالنفط على الرغم من ان وثائقها مزورة و حتى الآن لم تتضح وجهة هذه الشاحنة.

و قالت الأمم المتحدة في كانون الأول بان واحدة من الشركات التابعة لوزارة النفط لا يمكن ان يكون انتاجها محددا بـ(٦٩٨،٠٠٠) برميل في اليوم و التي من المحتمل ان تكون معرضة للسرقة.

وقال كيلي: «ان الافتقار الى البنية التحتية و الكسب غير المشروع أمران يلوحان في الأفق حتى وان قلت حدتهما وان الشروط التي عرضها العراق غير تنافسية مع الاستخدامات البديلة للأموال في الشركات النفطية»

عن / الغارديان

قضية اغتصاب تجبر شركات وزارة الدفاع على الانفتاح

ترجمة : علاء خالد غزالة

سوف يتم حرمان الشركات المتعاقدة مع وزارة الدفاع الاميركية من العقود الحكومية السخية اذا رفضت السماح لموظفيها بالذهاب الى المحكمة، بعد ان منعت امرأة تعمل لصالح شركة هاليبيرتون في العراق من اتخاذ اجراء قانوني حول مزاعم اغتصاب جماعي من قبل زملائها في العمل. وقد استطاع آل فرانكن، وهو السيناتور الاحدث عهدا في مجلس الشيوخ الاميركي، من تمرير تعديل على مشروع قانون تخصيصات وزارة الدفاع تحت تأثير قضية جيمي جونز. حيث ادعت جيمي انها تعرضت للتخدير والاغتصاب على يد سبعة من المتعاقدين الاميركيين في بغداد عام ٢٠٠٥.

وتقول جيمي، التي كانت موظفة في شركة كي بي آر في قسم اطفاء الحرائق النفطية، ان السلوك الذي اتبعته الشركة معها عقب الواقعة، متضمنا مزاعم بحبسها في حاوية تحت حراسة مسلحة وفقدان الادلة الجنائية، هو بمثابة تغطية على افعال هؤلاء.

يذكر ان شركة هاليبرتون/كي بي آر تستخدم فقرة في عقدها يلزم الموظف العامل لديها على اللجوء في حلّ النزاعات الى التحكيم، الامر الذي يحول دون اتخاذ الاجراءات القضائية. يقول محامو المدعية ان هذه السياسة ادت الى تشجيع الاعتداءات من خلال خلق جو من الحصانة.

ووصف فرانكين ذلك على انه بمثابة منع لتحقيق العدالة، وقال في مناقشات مجلس الشيوخ: «يستخدم المتعاقدون صيغا مكتوبة بخط ناعم لحرمان نساء مثل جيمي جونز من حقهم في الذهاب الى المحكمة.»

وتقول جونز، التي كانت تبلغ عشرين عاما من العمر في ذلك الوقت، في لائحة الادعاء القانونية، انه تم دس عقار في شرابها افقدها الوعي، حينما كانت تحتسي الشراب مع رجال الاطفاء العاملين في شركة كي بي آر.

وتنص اللائحة على انه: «حينما افاقت في اليوم التالي، وهي لا تزال تحت تأثير العقار، وجدت نفسها عارية تماما وقد تعرض جسمها الى كدمات شديدة، مع جروح في الأماكن الحساسة، كما سال الدم حتى قدميها، وتضررت حشوات صدرها الصناعية وتمزقت عضلاتها الصدرية، ما أدى إلى إجراء تداخل جراحي لاحقا. وما ان همّت بالسير الى الحمام حتى فقدت وعيها مجددا.»

وتمت معالجة جونز على يد طبيب من الجيش الاميركي، الذي قدّم الادلة الجنائية الى مسؤولي الشركة. وهي تقول ان الشركة وضعتها تحت الحراسة في حاوية مخصصة لنقل البضائع، ولم يُطلق سراحها الا بعد ان طلب والدها من سفارة الولايات المتحدة التدخل في هذا الامر. وحينما تم تسليم الادلة الجنائية الى المحققين بعد عامين، لوحظ فقدان صور وملاحظات حيوية للقضية.

وتقول جونز انها تعرفت الى احد الرجال الذين اعتدوا عليها بعد ان اعترف بجرمه، لكن هاليبيرتون/ كي بي آر منعتها من اتخاذ اجراء قانوني ضده او ضد الشركة بأن أشارت إلى الفقرة الواردة في عقد العمل الخاص بها والذي يتطلب ان يتم حل النزاعات عن طريق التحكيم.

وقالت للجنة في الكونغرس: «لم تكن لدي أية فكرة عن هذه الفقرة الواردة في العقد، او عن معناها في واقع الامر، او انني سينتهي بي المطاف الى هذا الموقف الرهيب.»

ويقول محاميها، تود كيري، ان هاليبيرتون والشركات الاخرى المتعاقدة مع وزارة الدفاع قد خلقت، من خلال ارغام قضايا الاعتداءات المبكرة على اللجوء للتحكيم، جوا يتيح لبعض منتسبيها ان يعتقدوا انهم بامكانهم ان يرتكبوا اعتداءات جنسية وجرائم اخرى، ثم يلوذوا بالفرار.

ويضيف: «لقد تسلمت ما يزيد على اربعين اتصالا في مكتبي (حول قضايا الاعتداءات) خلال العامين الماضيين. وقد تم حل عدد لابأس به عن طريق التحكيم. لو كان هناك نوع من الرقابة العامة للحيلولة دون وقوع مثل هذه الاشياء، وان يتم اللجوء في مثل هذه القضايا الى المحاكم، فلربما لم تكن لتتكرر. لكن بدلا من ذلك، فان احد الرجال الذين اغتصبوا جيمي كان واثقا انه لن يحدث له شيء الى درجة انه كان نائما في السرير بالقرب منها في الصباح التالي.»

وكانت هاليبيرتون وكي بي آر قد افترقتا الى شركيتين منفصلتين في نيسان. ورفضت هاليبيرتون ان تعلق على القضية.

وسعت كي بي آر الى تكذيب رواية جيمي بالقول انها شوهدت وهي تشرب وتغازل رجل الاطفاء قبل ان تغادر التجمع برفقته، وان الرجل يدعي انه قد مارس الجنس معها بموافقتها. وتنفي الشركة ان تكون جونز قد اودعت السجن، ولكنها لم تنفِ ان تكون جروحها تشير الى اعتداء جنسيٍ عنيف.

غير ان كي بي آر دافعت عن التحكيم على انه «اجراء عادل» بالقول: «لدى معظم الشركات الكبرى برنامج لحل النزاعات، وهو إلزامي ومصمم لتولي شكاوى الموظفين بسرعة وبفاعلية. وقد تم حل ٩٥ بالمئة من شكاوى الموظفين في ظل نظام كي بي آر لحل النزاعات بسرعة، ونالت رضا الموظفين بدون توسيط او تحكيم.»

الا ان كلا من فرانكن وكيري يتحديان الادعاء بأن التحكيم عادة ما يؤدي الى رضا المشتكين. حيث تقدمت نساء اخريات باتهامات تفيد بان الشركات لم تحمل ادعاءات الاعتداء الجنسي على محمل الجد.

وادعت ماري بث كينستون، التي كانت تقود الشاحنات في العراق ونجت من كمين دموي، بأنها طُردت من العمل بعد ان تقدمت بشكوى حول تعرضها الى تحرش جنسي من قبل بعض زملائها من الموظفين.

وقالت لصحيفة نيويورك تايمز في العام الماضي: «اذا كنت في قافلة وتعرضت الى المتاعب، فبمقدورك على الاقل ان تتصل بالجيش وهم سيأتون ليساعدوك. ولكني حينما اشتكيت الى كي بي آر فإنهم لم يفعلوا أي شيء. ما زالت تراودني الكوابيس. لقد غيروا حياتي الى الابد، وقد نفذوا بجلدهم منها.»

وقالت ليندا ليندسي، التي عملت مع كي بي آر لمدة ثلاث سنوات، ان مديرها دأب على ان يعرض عليها ان يمنحها ترقية او منافع اخرى مقابل خدمات جنسية. وقالت ليندسي انها تقدمت بالشكوى لكنم لم يتخذوا أي اجراء بشأنها.

وقد حصلت جونز في الشهر الماضي على حكم قضائي ضد كي بي آر وهاليبيرتون يقضي ان فقرة التحكيم الواردة في عقدها لا تمنع من مقاضاة تلك الشركات. لكن المعركة القضائية حتى من اجل الاستماع الى القضية ما زالت طويلة. وتقول: «ان قتال السنوات الأربع من اجل الوصول الى المحكمة هو ليس مجرد يوم واحد في المحكمة.»

وقد مرّ التشريع الذي وضع حداً لمنع الاجراءات القضائية في مجلس الشيوخ بأغلبية واضحة، لكن ثلاثين من الاعضاء الجمهوريين صوتوا ضده، بضمنهم المرشح الرئاسي السابق جون مكين. ومن بين الاعتراضات الواردة على التشريع انه ليس من شأن الحكومة ان تتدخل في عقد خاص بين الشركة وموظفيها.

تاريخ هاليبيرتون المثير للجدل

كانت شركة هاليبيرتون، وربيبتها السابقة كي بي آر، اكبر متعاقدي وزارة الدفاع في العراق. ويدعي نقادها انها حصلت على عقودها، جزئيا، من خلال علاقاتها مع حكومة جورج بوش، وبالتحديد نائبه ديك تشيني، وهو احد الرؤساء التنفيذيين السابقين لهاليبيرتون، وكان قد ترك الشركة أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية عام ٢٠٠٠ مع مكافأة يبلغ قدرها ٣٦ مليون دولار.

ولدى تلك الشركة التي يقع مقرها في تكساس تاريخ مثير للجدل. ففي اوائل التسعينيات تم تغريم الشركة مبلغ ٣,٨ مليون دولار لمخالفتها قوانين المقاطعة التجارية التي كانت مفروضة على العراق وليبيا آنذاك. كما اقرّ رئيس كي بي آر السابق، ألبرت «جاك» ستانلي، بالذنب عن اشرافه على تقديم مبلغ ١٨٢ مليون دولار ك (رشاً) من اجل الحصول على عقود هندسية في نيجريا.

ويدعي النقاد ان هاليبيرتون/ كي بي آر حصلت على عقد إطفاء حرائق آبار النفط في العراق بعد غزوه بسبب عدم السماح للشركات الاخرى بتقديم عروضها.

وتوصل رقيب البنتاغون الى ان هاليبيرتون/كي بي آر على صلة بـ»الاغلبية الساحقة» من حالات التزوير التي تم التحري عنها من قبل وزارة الدفاع في العراق. والادهى من ذلك ان جهة مدنية اشرفت على العقود في العراق اتهمت هايبيرتون في الحصول على معاملة تفضيلية غير قانونية لغرض نيل العقود في العراق والكويت والبلقان. كما تشير التقارير الى ان هذه الشركة تقاضت من البنتاغون اضعافا مضاعفة عن تجهيز الوقود في العراق. ويقع مقر هاليبيرتون في هيوستن بولاية تكساس، ولكنها افتتحت مؤخرا مكتباً رئيساً مشتركاً في دبي.

عن / الغارديان

أجهزة الأمن القومي لأوباما: «إنصت للعسكر وإلا...»

ترجمة : المدى

يضغط مسئولون بجهاز الأمن القومي الأمريكي على الرئيس باراك أوباما، لحمله علي تلبية طلب القيادات العسكرية بإعتماد ستراتيجية التركيز على محاربة «المتمردين» الأفغان، متذرعين بتقارير استخباراتية جديدة مفاداها أن طالبان، إذا ما إنتصروا، ربما يسمحون بعودة تنظيم القاعدة إلى إفغانستان. ومع ذلك، فقد شكك محللان سابقان لشؤون الاستخبارات- جون ماكريري وبول بيلار- تخصصا لأعوام طويلة، في متابعة دور القاعدة في أفغانستان، شككا في صحة المعلومات التي توحي بها هذه التقارير.

وأكدا في المقابل أن قيادة طالبان ما زالت تحمل زعيم القاعدة أسامة بن لادن وتنظيمة، مسؤولية فقدان الحكم في أفغانستان جراء هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، وأن التعاون بين طالبان والقاعدة ضئيل جدا الآن بالمقارنة بما كان عليه أثناء طالبان. ولقد أصبحت طبيعة العلاقة بين القاعدة وطالبان، مسألة مركزية في مناقشات البيت الأبيض التي بدأت في الشهر الماضي بشأن ستراتيجية أفغانستان، وذلك فقا للمتحدث باسم البيت الأبيض روبرت جيبس، ومستشار الأمن القومي الجنرال جيمس جونز. وتستند المبررات الداعية إلى تغيير الستراتيجية الراهنة التي تطرحها القيادات العسكرية (مساعدو المبعوث الخاص ريتشارد هولبروك)، تستند إلى أن طالبان لن يسمحوا للقاعدة بأن تعود لتقيم قواعد لها في أفغانستان، وفقا لتقرير لجريدة «وول ستريت جورنال» في ٥ أكتوبر/ تشرين الأول . والسبب وراء ذلك، حسب التقرير، هو أن طالبان يدركون أن تحالفهم السابق مع تنظيم القاعدة قد تسبب في فقداتهم السلطة في أفغانستان بعد هجمات ١١ سبتمبر. وعلى الرغم من ذلك، شدد مسئولون بأجهزة الأمن القومي من أنصار ستراتيجية التركيز على مكافحة «المتمردين»، شددوا ضغوطهم في وجه غيرهم من المسؤولين الذين يرون أن مثل هذه الستراتيجية تمس بسياسة الحرب ذاتها. أما جون ماكريري، أحد كبار المحللين السابقين بوكالة المخابرات الدفاعية، فقد كتب في موقع «نايت واتش» الشبكي لتحليل الأخبار، أن تاريخ العلاقات بين طالبان والقاعدة يقود إلى خلاصات تختلف عما أوردته التقارير الاستخبارية المشار إليها. وقال أن طالبان، إثر فقدانهم الحكم في أفغانستان، «هزأوا بعرب القاعدة ولاموهم على كارثتهم»، ومن ثم فإنهم قرروا «عدم السماح أبدا للأجانب، وخاصة العرب، بالعودة إلى أفغانستان». وذكر بأن (محمد) عمر، كان موضع استهزاء عام من قبل القادة التابعين له بسبب دعوته للعرب وغيرهم من الأجانب (إلى القدوم إلى أفغانستان)، ما أجبرهم على الهروب إلى باكستان». وأكد ماكريري أن «افتراض أن أفغانستان ستتحول إلى ملاذ آمن للقاعدة في عهد حكومة جديدة، ، هو افتراض تهويلي، ويكشف عن عدم إدراك لمفهوم الأهالي الباشتون بهذا الشأن، بل ومعرفة سطحية بتاريخ أفغانستان الحديث». وأما بول بيلار، الضابط السابق بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية المتخصص في الشرق الأوسط، فقد شكك بدوره في أن تكون علاقات طالبان بالقاعدة أكثر وثوقا الآن منها قبل طرد نظام طالبان من الحكم. وصرح لوكالة انتر بريس سيرفس «لا أفهم كيف يمكن قول» ما يقال، «فتكفي نظرة إلى العلاقات بين طالبان والقاعدة قبل الحادي عشر من سبتمبر، لإدراك أنها كانت أكبر وأبعد كثيرا مما هي عليه الآن». وذكر بأنه أثناء الحرب الأهلية بين طالبان والتحالف الشمالي منذ ١٩٩٦ وحتي ٢٠٠١، كانت «أموال بن لادن ورجاله العرب» قد لعبت دورا في دعم طالبان يفوق كثيرا الدعم الذي تقدمه القاعدة الآن لطالبان». ويشار إلى أن غالبية المحاربين الأجانب في أفغانستان هم من الباشتون الوافدين عبر الحدود مع باكستان، والذين يجري حشدهم في صفوف المدارس الدينية الباكستانية، لكنه لا توجد أدالة على تبعيتهم لتنظيم القاعدة. وأخيرا، يذكر أن المخابرات الأمريكية قد رفعت تقديراتها لعدد «المتمردين» المسلحين التابعين لطالبان، إلى ١٧،٠٠٠ مقارنة بمجموع ١٠،٠٠٠ في عام ٢٠٠٧.

×غاريث بورتير، مؤرخ وكاتب صحفي متخصص في سياسة الأمن القومي الأمريكي، ومؤلف كتاب «مخاطر الهيمنة: عدم توازن القوة والطريق لحرب فيتنام».

عن / وكالة آي بي أس